

Distr.: General
3 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الثامنة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، 16-31 آذار/مارس 2023

بيان الرئيس عن أعمال مجلس السلطة الدولية لقاع البحار خلال الجزء الأول من دورته الثامنة والعشرين

أولا - افتتاح الدورة

1 - في الجلسة 297، المعقودة في 16 آذار/مارس 2023، افتتح رئيس المجلس الجزء الأول من دورته الثامنة والعشرين. واجتمع المجلس من 16 إلى 31 آذار/مارس.

ثانيا - إقرار جدول الأعمال

2 - في الجلسة 297، أقر المجلس جدول أعمال دورته الثامنة والعشرين (ISBA/28/C/1).

ثالثا - انتخاب رئيس المجلس ونواب الرئيس

3 - في الجلسة نفسها، انتخب المجلس بالتزكية خوان خوسيه غونساليس (المكسيك) رئيسا للمجلس للدورة الثامنة والعشرين. وانتخب المجلس أيضا غانا (الدول الأفريقية) وجمهورية كوريا (دول آسيا والمحيط الهادئ) وكندا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى) نوابا للرئيس.

رابعا - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

4 - في الجلسة 299، المعقودة في 27 آذار/مارس 2023، أشار الأمين العام إلى أنه حتى تاريخه كانت وثائق تفويض قد وردت من 31 عضوا من أعضاء المجلس.



الرجاء إعادة استعمال الورق



خامسا - تقرير عن حالة العقود

5- في الجلسة 299، عُرض على المجلس تقرير (ISBA/28/C/3) مشفوع بمستجدات قدمها الأمين العام. وأخذ المجلس علما بها.

سادسا - مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

6 - انسجاما مع خريطة الطريق التي أقرها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (ISBA/27/C/21/Add.2، المرفق الثاني)، عقد المجلس معظم جلساته في إطار غير رسمي لمواصلة بلورة نص توافقي والتطرق إلى المسائل المفاهيمية العالقة في أفرقة العاملة. وشجع رئيس المجلس في كلمته الافتتاحية الميسرين والمشاركين على سد الثغرات وإنشاء أفرقة أصغر حجما تمهيدا للتوصل إلى توافق بشأن المسائل التي لا تزال تثير آراء متباينة.

التقدم الذي أحرزه المجلس المعقود في إطار غير رسمي

7 - في 24 آذار/مارس، أبلغ رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها عن نتائج اجتماعه السابع وعن العمل المنجز بين الدورات.

8 - وفي 31 آذار/مارس، تلقى المجلس تقارير شفوية عن التقدم المحرز ضمن كلٍ من الأفرقة العاملة غير الرسمية، بما في ذلك العمل المقترح بين الدورات، من ميسر الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية وحفظها، وميسر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ، والميسرين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية.

9 - وترد التقارير الشفوية للميسرين في مرفق هذا التقرير وهي تعكس التقدم الهام المحرز نحو التوصل إلى نص توافقي، بما في ذلك استكمال قراءة ثالثة للنص في ما يتعلق ببعض الأفرقة العاملة. ويرد في المرفق أيضا استعراض للتقدم المحرز في ما يتعلق بنص الرئيس. وخُدد يوم 15 أيار/مايو 2023 موعدا نهائيا لتقديم المقترحات الخطية المتصلة بكل أجزاء النظام وبمعظم نتائج العمل بين الدورات المضطلع به ضمن الأفرقة.

العمل بين الدورات

10 - أقر المجلس بأن الأفرقة العاملة بين الدورات التي سبق إنشاؤها قد أنجزت عملا هاما لإحراز تقدم نحو التوصل إلى نص توافقي من أجل تبسيط النص. وهي ستواصل عملها مع الأفرقة العاملة الأخرى بين الدورات التي أنشئت لتحقيق نواتجها قبل الاجتماع المقبل للمجلس في تموز/يوليه.

11 - وترد قائمة الأفرقة العاملة بين الدورات والوفود التي تتسق عمل تلك الأفرقة في الموقع الشبكي للسلطة، والمشاركين مدعوون إلى الاتصال مباشرة بمنسقي الأفرقة العاملة بين الدورات⁽¹⁾.

(1) انظر www.isa.org.jm/news/isa-council-closes-part-i-of-its-28th-session/

الحوار غير الرسمي بين الدورات

12 - في الجلسة 298، المعقودة في 24 آذار/مارس، عُرضت على المجلس مذكرة إحاطة بشأن نتائج الحوار غير الرسمي بين الدورات كان أعدها الميسران المشاركون أوغو فيريبيست (بلجيكا) وتان سو تيت (سنغافورة) عملاً بقرار المجلس المتعلق بالسيناريوهات المحتملة وأي اعتبارات قانونية أخرى ذات صلة تتعلق بالفقرة 15 من الفرع 1 من مرفق الاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي ذلك القرار، وضع المجلس وحدد طرائق حوار غير رسمي بين الدورات تيسيراً لمواصلة مناقشة الموضوع (ISBA/27/C/45).

13 - وتضمنت مذكرة الإحاطة توليفاً للردود الشفوية والخطية على مذكرة إحاطة قدمها الميسران المشاركون إلى حلقة دراسية شبكية نظمها الميسران بمساعدة من أمانة السلطة، في 8 آذار/مارس 2023. وكانت الحلقة الدراسية الشبكية مفتوحة أمام جميع أعضاء السلطة والمراقبين وخبرائهم المعيّنين. وتضمنت مذكرة الإحاطة التي أعدها الميسران المشاركون القواسم المشتركة والآراء المتباينة بشأن المسائل المتبقية. وأقر المجلس بالتقدم المحرز بين الدورات وأخذ علماً بالمسائل العالقة على النحو المحدد في مذكرة الإحاطة التي قدمها الميسران المشاركون.

14 - وفي الجلسة 301، المعقودة في 31 آذار/مارس 2023، اتخذ المجلس قرار مجلس السلطة الدولية لقاع البحار المتعلق بفهم وتطبيق الفقرة 15 من الفرع 1 من مرفق الاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر ISBA/28/C/9). وجرى التشديد أيضاً على أن هذا الأمر يشكل تسوية معقولة وحصيفة ومتوازنة بشأن القضايا الرئيسية وبشأن عملية تحدد الخطوات المقبلة تحظى بقبول المجلس. وسيتيح الحوار غير الرسمي للوفود الفرصة كي تقدم إسهاماتها وتعرض آراءها المفصلة قبل انعقاد اجتماع المجلس في تموز/يوليه، مع تخصيص ما لا يقل عن جلستين مدة كل منهما نصف يوم لهذا الموضوع. ويتيح الحوار غير الرسمي، وهو الخطوة الأولى في عملية جارية، فرصة لمواصلة بلورة المواقف وتعديلها وطرحها، ويفضي إلى تحديد مجالات إضافية للتقارب والتفاهم لكي يواصل المجلس إحراز تقدم في معالجة القضايا الهامة المعروضة في الفقرة 15 من الفرع 1 من مرفق الاتفاق.

سابعاً - المسائل المتصلة بالمؤسسة

15 - في الجلسة 299، المعقودة في 27 آذار/مارس 2023، عُرض على المجلس تقرير من الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون المؤسسة، كرر فيه تأكيد أهمية اتباع نهج تدريجي في الوقت المناسب لتشغيل المؤسسة في هذه المرحلة المتقدمة التي بلغت المفاوضات بشأن نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وأخذ المجلس علماً بالتقرير وأشار إلى أن ولاية الممثل الخاص قد انتهت منذ نهاية الدورة السابعة والعشرين.

16 - وفي الجلسة 301، المعقودة في 31 آذار/مارس 2023، اتخذ المجلس قرار مجلس السلطة الدولية لقاع البحار المتعلق بإنشاء منصب مدير عام مؤقت للمؤسسة (ISBA/28/C/10). وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام تمديد عقد الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون المؤسسة وتجديد اختصاصاته حتى نهاية الجزء الثاني من الدورة الثامنة والعشرين.

ثامنا - تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي

17 - في الجلسة 299، المعقودة في 27 آذار/مارس 2023، قرر المجلس إبقاء المسألة قيد الاستعراض تمهيدا لمواصلة النظر فيها في ضوء التقرير المتعلق بتفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي، بما في ذلك آثاره المالية (ISBA/27/C/25).

تاسعا - تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

18 - في الجلسة 300، المعقودة في 31 آذار/مارس 2023، نظر المجلس في تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الجزء الأول من دورته السابعة والعشرين (ISBA/28/C/5). وأخذ المجلس علما بالتقرير.

19 - وإضافة إلى ذلك، أدلى المجلس ببعض التعليقات على تنفيذ المتعاقدين لبرامج التدريب، وعلى التقدم الذي أحرزته اللجنة في النهج الموحد إزاء وضع وإقرار واستعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية، وعلى تحديد قيم العتبة البيئية. وأُعرب عن الآراء بشأن طبيعة خطط الإدارة البيئية الإقليمية باعتبارها أدوات للسياسة البيئية. وينبغي لوضع نهج موحد إزاء خطط الإدارة البيئية الإقليمية أن يحظى بالأولوية وأن يستند إلى الممارسات القائمة.

20 - وفي ما يتعلق بتحديد قيم العتبة البيئية، أثرت هواجس تتعلق بالحجم المقترح لفريق الخبراء وبالإطار الزمني اللازم لتحديدها. وشددت وفود عدة على أن المتعاقدين هم جهات هامة مقيمة للبيانات وأن هذا أمر بالغ الأهمية لتحديد قيم العتبة البيئية.

21 - وفي الجلسة نفسها، نظر المجلس في التقرير عن التخلي عن 50 في المائة من القطاع المخصص لحكومة جمهورية كوريا بموجب عقد استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات المبرم بين الحكومة والسلطة الدولية لقطاع البحار (ISBA/28/C/6)، وفي التقرير عن التخلي عن 75 في المائة من القطاع المخصص لوزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي بموجب عقد استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات المبرم بين الوزارة والسلطة الدولية لقطاع البحار (ISBA/28/C/7).

22 - وبناء على توصية اللجنة القانونية والتقنية بشأن طلب مقدم من حكومة جمهورية كوريا بإرجاء التخلي عن جزء من منطقة عقدها (ISBA/28/C/4)، وافق المجلس على إرجاء الجدول الزمني للتخلي الثاني والأخير عن المنطقة المخصصة للمتعاقدين (انظر ISBA/28/C/8).

23 - وفي الجلسة نفسها، أعرب الأمين العام والمجلس عن تعازيهما لوفد الاتحاد الروسي ولأسرة القاضي والرئيس السابق للمحكمة الدولية لقانون البحار فلاديمير فلاديميروفيتش غوليتسين بمناسبة وفاته. وأشادوا بخصاله وإبرته في مجال قانون البحار.

التقارير المقدمة عن التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة وعن التقدم المحرز في نص الرئيس

أولا - التقارير الشفوية

ألف - تقرير شفوي مقدم من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها أولاف مايكلبوست (النرويج)

1 - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها اجتماعه السابع يومي 16 و 17 آذار/مارس 2023. ويشرفني أن أقدم تقريرا عن نتائج ذلك الاجتماع.

2 - بعد ظهر يوم 16 آذار/مارس، رحب الرئيس بجميع المشاركين وشكر لهم إسهاماتهم من خلال عملهم بين الدورات ومقترحاتهم الخطية. وقدم الرئيس الخبراء الاستشاريين الذين كانوا أسهموا في عمل الفريق العامل والوثائق ذات الصلة للاجتماع، بما فيها مذكرة إحاطة الرئيس المؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 (ISBA/28/C/OEWG/CRP.1) والنص المنقح المقدم من الرئيس الصادر في التاريخ نفسه (ISBA/28/C/OEWG/CRP.2).

3 - وفي أعقاب المناقشات التي أجريت بشأن خطة العمل على مدى ذينك اليومين، تواصل خلال الاجتماع تقديم عروض تتعلق بموضوعين مفاهيميين، فضلا عن مستجدات النموذج المالي الذي وضعه معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. والمفهوم الأول هو رسم أو إتاحة إضافية تتعلق بضريبة دخل الدولة الراعية، لتهيئة ظروف متكافئة للمتعاقدين البريين والبحريين، عن طريق تنفيذ المقاييس المالية. والمفهوم الثاني هو ضريبة أو إتاحة على نقل الحقوق بموجب العقد المبرم. وقدمت ألكسندرا ريدهيد وتوماس لاسورد من المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة عرضا لبعض الجوانب العامة، بما في ذلك عن العلاقة بين الخيار 3 والخيار 4 لنظام الدفع وضرائب الدولة الراعية. وقدم المنتدى أيضا عرضا عن الآثار المالية المترتبة على فرض ضريبة أو رسم على إحالة الحقوق بموجب العقد المبرم، وردّ على أسئلة الوفود وتعليقاتها. ثم قدم ريتشارد روث من المعهد الافتراضات المنقحة لنموذجه المالي وفقا للمناقشات السابقة التي دارت داخل الفريق العامل وآثار هذه التغييرات على النص المنقح المقدم من الرئيس. واختتمت فترة ما بعد الظهر بعرض قدمه السيد روث حول موضوع إمكانية خصم الضرائب المحلية وضرائب الدولة الراعية من معدلات الإتاوات (الأعلى)، مع توفير نظرة على الأرقام والحسابات.

4 - وفي صباح يوم 17 آذار/مارس، استهل الفريق العامل نشاطه بالرد على أسئلة المشاركين وتعليقاتهم بشأن العروض التي قدمها المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ورحب جميع المشاركين بالعروض وأجريت مناقشات عامة بشأن آلية الدفع، والخيارات المفضلة للاستفادة من التدرج والبساطة، وضرورة اتباع تدبير يضمن تحقيق المقاييس. وإضافة إلى ذلك، أشار أحد المشاركين إلى ضرورة تجنب التطاير.

5 - وفي حين أشار بعض المشاركين إلى مسألة تقاسم المنافع، ولا سيما كيفية تخصيص المبالغ التي تتلقاها السلطة، أشير إلى أن ذلك الأمر يتجاوز نطاق الفريق العامل الذي تقتصر ولايته على التوصية بمشاريع

المواد المتعلقة بالشروط المالية للعقود. وعلى غرار ذلك، أشير إلى أن معالجة التكاليف البيئية لم تكن حتى تاريخه جزءا من النمذجة التي قدمها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وأشير أيضا إلى قرار المجلس المتعلق بإصدار الأمانة العامة تكليفا بإجراء دراسة عن استيعاب التكاليف البيئية (ISBA/27/C/43).

6 - وبعد ذلك، شملت القراءة الثانية للنص المنقح للرئيس الجزء السابع وبعض مشاريع المواد ذات الصلة في الجزء الثالث (مشاريع المواد 23 و 27 و 38 و 39).

7 - وجرى التوصل إلى اتفاق عام بشأن مشاريع مواد عدة. وأتفق أيضا على أنه في مواضع النص التي تكون فيها لدى بعض المشاركين مقترحات جديدة أو التي يبدون فيها معارضة للنص الحالي، ستُبدل محاولات، من خلال الأفرقة العاملة بين الدورات مع جميع المؤيدين المهتمين، لتقديم مقترحات توصلاً لنص توافقي قبل انعقاد الاجتماع المقبل، بما في ذلك بشأن تنسيق الجداول الزمنية. وستكون كل المقترحات المقدمة قبل الموعد النهائي المحدد في 15 أيار/مايو 2023 موضع ترحيب. وسيُطرح نص للرئيس يتضمن مزيدا من التنقيح للمناقشة في الاجتماع المقبل في تموز/يوليه 2023.

8 - وأتفق على العمل بين الدورات للمضي بهذه العملية في ما يتعلق بجملة أمور منها القضيتين المفاهيميتين اللتان حُددتا واللتان تتطلبان مزيدا من المناقشة. ووافقت جنوب أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية، على أن تتشارك مع أستراليا في استضافة اجتماع مع المشاركين المهتمين بشأن اقتراح آلية لوضع تدابير المقايسة، بدعم من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ووافقت كندا على أن تتشارك مع المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة في استضافة حلقة دراسية شبكية بشأن مواصلة النظر في قضية الضريبة أو الإتاوة على نقل الحقوق بموجب العقود.

باء - **تقرير شفوي مقدم من ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها رايجيلي تاغا (فيجي)**

9 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ستة اجتماعات من 20 إلى 22 آذار/مارس 2023.

10 - وفي صباح يوم 20 آذار/مارس، رحبت ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ترحيبا حارا بجميع المشاركين في القراءة الثالثة للنص الذي يتضمن مزيدا من التنقيح المقدم من الميسرة (ISBA/28/C/TWG/ENV/CRP.1) مع تذكير بوضع معايير عالية، على النحو الوارد في المادة 145 من الاتفاقية.

11 - وكما كان مقررا، أُتيح للفريق العامل بين الدورات بقيادة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي عمل على توحيد التشاور مع الجهات المعنية، تخصيص بداية الدورة لإطلاع الفريق على المستجدات، على النحو المبين في المذكرة الشفوية رقم 2023/10 وخلال هذا العمل، حاول التوصل إلى حلول تقضي باتباع نهج متسق إزاء هذه المشاورات، يضمن الشفافية والإدارة السليمة. ولا يزال الفريق يرحب بتعليقات المشاركين لإحراز تقدم في العمل. ولاحظ المشاركون أيضا أن التشاور مع الجهات المعنية بشأن تقييمات الأثر البيئي وبيانات الأثر البيئي يمكن بحثه في سياق العمل الجاري بين الدورات حول اتباع نهج موحد إزاء التشاور مع الجهات المعنية، الأمر الذي قد يسمح بمواصلة تبسيط النص.

تعليقات عامة على النص الذي يتضمن مزيداً من التنقيح المقدم من الميسرة

12 - خلال القراءة الثالثة، حُدِّدَت بعض القضايا الشاملة، بما فيها ذلك الإحالات المرجعية العامة، والتعريف الموضحة، وتبسيط النص واتساقه. ونُظِرَ أيضاً في مراعاة المناقشات بشأن مشروع الاتفاق المتفق عليه مؤخراً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حول حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام بغية إيجاد نوع من الاتساق والمواءمة. ونوقش نقل تفاصيل بعض مشاريع المواد إلى المعايير والمبادئ التوجيهية، فضلاً عن توحيد الصياغة المستخدمة، مثل أفضل الأدلة العلمية المتاحة وأفضل المعلومات المتاحة.

13 - وأجريت مناقشات بشأن الامتثال للاتفاقية في ما يتعلق بالخبراء المستقلين لأن اللجنة القانونية والتقنية مخولة أصلاً إشراك خبراء إضافيين. ولوحظ أيضاً أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة كانت عرضت قيادة الفريق العامل بين الدورات المعني بمناقشة التراث الثقافي المغمور بالمياه نظراً لطلب المشاركين بعض التوضيحات والتعريف.

تعليقات محددة على النص الذي يتضمن مزيداً من التنقيح المقدم من الميسرة

14 - أبدت ألمانيا اهتماماً بضرورة تبسيط المادة 45 وإعادة ترتيب بنيتها، وطُلبَ إليها أن تقود العمل في هذا الشأن.

15 - وفي ما يتعلق بمشروعي المادتين 46-46 مكرراً (البديل) بشأن عملية تقييم الأثر البيئي، لاحظ معظم المشاركين أن ثمة حاجة، بصورة عامة، إلى إعادة ترتيب بنيتهما وتبسيطهما. وأعرب بعض المشاركين عن ارتياحهم إلى العناصر الإضافية لعملية تقييم الأثر البيئي في حين أشار آخرون إلى أن بعض التفاصيل قد لا تكون ضرورية. وطُرحت اقتراحات بأن تجرى مشاورات في مراحل محددة من عملية تقييم الأثر البيئي وبأن تتضمن إشارة صريحة إلى الدول الساحلية المشاركة في عملية التشاور، الأمر الذي ينبغي بحثه في العمل المضطلع به بين الدورات بشأن اتّباع نهج موحد إزاء التشاور مع الجهات المعنية. وأجريت مناقشة حول تحديد النطاق وما إذا كان ينبغي دمج التفاصيل مع مشاريع مواد أخرى أو في إطار المعايير والمبادئ التوجيهية. وكانت النرويج عرضت قيادة العمل المضطلع به بين الدورات في ما يتعلق بتحديد النطاق والقيام بمزيد من الخطوات في عملية تقييم الأثر البيئي. وطُرحت أيضاً اقتراحات لتعريف وتوضيح بعض المصطلحات الواردة في النص، مثل الآثار والنتائج. وعلّق بعض المشاركين بأنه ينبغي التمييز بوضوح بين مسؤوليات المتعاقدين ومسؤوليات الدولة الراعية في ما يتعلق بالتشاور مع الجهات المعنية.

16 - وفي ما يتعلق بمشروع المادة 47 المقترح، اقترحت الوفود تخصيص فترة تشاور مدتها 90 يوماً وإتاحة كل الوثائق المتصلة بالمشاورات الجارية عبر الموقع الشبكي للسلطة.

17 - وفي ما يتعلق بمشروع المادة 48 مكرراً المقترح بشأن التعدين التجريبي، عُرض مشروع بديل للمادة 48 مكرراً - بديل حظي بترحيب وفود عدة. وأشارت بعض الوفود إلى قضايا تتعلق بالسياسة العامة، ولا سيما التوقيت والترابط بين الاستكشاف والاستغلال، ما زال يتعين تناولها. ودعت المملكة المتحدة ألمانيا وبلجيكا وغيرهما من الوفود المهتمة إلى مناقشات ما بين الدورات.

18 - وفي ما يتعلق بمشروع المادة 50 المقترح بشأن القيود المفروضة على مخلفات التعدين، أشارت وفود عدة إلى ضرورة تبسيط الإشارات إلى الأنظمة البحرية المنطبقة للمنظمة البحرية الدولية. وأبدت آراء متباينة بشأن ما إذا كان ينبغي توسيع أو تضيق نطاق هذه الإشارات الواردة في هذه المادة (وغيرها من المواد ذات الصلة). وستقدّم مقترحات خطية تدعو إلى إدخال تغييرات ذات صلة على ذلك.

19 - ورحب معظم المشاركين بالتعديلات المقترحة على مشاريع المواد 59 إلى 61 بشأن خطة الإغلاق، مع طلب مزيد من التوضيح للفقرة 4 من مشروع المادة 61 لناحية عواقب عدم وفاء المتعاقد بالتزاماته. وعرضت فيجي قيادة العمل المضطلع به بين الدورات بشأن خطط الإغلاق.

20 - واستُكملت قراءة مشاريع المواد بقراءة المرفق الرابع المتعلق ببيان الأثر البيئي. وأُجريت مناقشة مفاهيمية شاملة لهذا المرفق حول ما إذا كان من الأفضل إدراج بعض تفاصيل المرفق في المعايير و/أو المبادئ التوجيهية وإدراج بعض العناصر الملزمة في إطار المرفقات و/أو المواد ذات الصلة. وساد اتفاق بين المشاركين على ضرورة إبقاء الالتزامات الرفيعة المستوى في المرفق الرابع، واعتبارها بذلك جزءاً من النظام، على أن تُنقل عناصر أخرى إلى المعايير. ومن الضروري القيام بمزيد من العمل لتحليل هذه المسألة، وإعادة النظر في المرفق الرابع، في هذا الصدد، خلال اجتماع تموز/يوليه. وسيعكف الفريق العامل بين الدورات المعني بعملية تقييم الأثر البيئي على وضع مقترح بشأن كيفية توزيع وإعادة ترتيب بنية محتوى المرفق (المسائل الهيكلية ضمن الإطار). وأعقبَت المناقشة المفاهيمية قراءةً للمرفق.

21 - واختُتمت قراءة النص الذي يتضمن مزيداً من التتبع بقراءة كل من المرفق الرابع مكرراً المتعلق بالتقرير عن تحديد النطاق، والمرفق السابع المتعلق بخطة الإدارة والرصد البيئيين، والمرفق الثامن المتعلق بخطة الإغلاق، والمرفق العاشر مكرراً ثانياً المتعلق بمعايير التصميم للمناطق المرجعية للأثر والمناطق المرجعية للحفظ. وأخيراً، وردت تعليقات على الجدول الزمني المتعلق باستخدام المصطلحات والنطاق. وأبرزت الوفود أهمية وجود تعاريف واضحة للمصطلحات الواردة في المرفق. ودار أيضاً نقاش حول ما إذا كان يمكن إدراج بعض المحتوى الوارد ضمن المرفقات في المعايير والمبادئ التوجيهية.

الخطوات المقبلة

22 - في ما يتعلق بالعمل بين الدورات، عرضت وفود عدة المضي في العمل ضمن أفرقة أصغر حجماً وتقديم نص توافقي بشأن المسائل ذات الصلة. ويحظى هذا المقترح بترحيب حار. وترد الأفرقة المحددة في الجدول.

رقم الفريق	البند الناظم نو الصلة	محور التركيز	الجهة المنسقة	الموعد النهائي
1		النهج الموحد إزاء التشاور مع الجهات المعنية	المملكة المتحدة	1 حزيران/يونيه 2023
2		التزامات الدول الساحلية	المكسيك	15 أيار/مايو 2023
3		التراث الثقافي المغمور بالمياه	ميكرونيزيا	15 أيار/مايو 2023
4	مشروع المادة 44	التبسيط والهيكلية	إسبانيا	15 أيار/مايو 2023
5	مشروع المادة 45، 1 (أ)	التبسيط والهيكلية	ألمانيا	15 أيار/مايو 2023
6	مشروع المادة 46-46 مكرراً (بديل) والمرفق الرابع	تحديد النطاق والخطوات المتخذة في عملية تقييم الأثر البيئي وهيكلية المرفق الرابع	النرويج وألمانيا	1 حزيران/يونيه 2023
7	مشروع المادة 48 مكرراً	التعدين الاختباري	ألمانيا/بلجيكا	15 أيار/مايو 2023
8	مشاريع المواد 59 إلى 61	خطة الإغلاق	فيجي	1 حزيران/يونيه 2023

23 - ويرحبُ بقيام أي من المشاركين المهتمين بالانضمام إلى أي من الأفرقة المذكورة بالاتصال بأمانة السلطة (council@isa.org.jm) التي ستساعد في تعميم المعلومات ذات الصلة وطرق الاتصال.

24 - واثقٌ على تقديم نص منقح ثالث قبل اجتماع تموز/يوليه 2023. وسُلط الضوء على أن نسختين في صيغة pdf و Word (حسب التفضيل) ستتاحان قبل اجتماع تموز/يوليه.

25 - وانسجاماً مع ذلك، طُلب، وشددتُ على أن يقدم المشاركون كل التعليقات والمقترحات المتعلقة بالنص بحلول 15 أيار/مايو 2023. وكان الغرض من ذلك إتاحة متسع من الوقت للاستعراض، بما في ذلك للعمل بين الدورات وتعميم النص المنقح في الوقت المناسب على جميع المشاركين.

جيم - تقرير شفوي مقدم من ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ مورين تامونو (نيجيريا)

26 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ اجتماعه يومي 23 و 24 آذار/مارس 2023.

27 - وفي صباح يوم 23 آذار/مارس، رحبت الميسرة بالمشاركين وشكرت لهم مقترحاتهم النصية وانخراطهم المستمر. ثم انتقلت إلى عرض النص الذي يتضمن مزيداً من التنقيح المقدم من الميسرة ([ISBA/28/C/IWG/ICE/CRP.1](#)).

28 - وفي بداية الاجتماع، دُعيت النرويج إلى عرض نتائج المناقشات التي أُجريت في الاجتماعات المعقودة بين الدورات بين الدول الأعضاء والمراقبين بشأن هيئة تفتيش مستقلة يرأسها مفتش عام. ورحب المشاركون عدة بالمقترح كونه ينفذ العناصر الأساسية من هيئة التفتيش ولجنة الامتثال المقترحتين. ورحب المشاركون عدة بهذا الاقتراح معربين عن ضرورة تجنب الازدواجية في أدوار ووظائف الأجهزة الأخرى المنشأة أصلاً بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994.

29 - وفي هذا الصدد، أُجريت مناقشات مفاهيمية بشأن آلية التفتيش المناسبة للسلطة. وساد توافق بين المشاركين على ضرورة استحداث آلية معززة وتشغيلية ووظيفية. واقترحت ثلاثة آراء ونهج رئيسية. وأيد مشاركون عدة إنشاء هيئة تفتيش مستقلة، في حين أثار آخرون إنشاء لجنة امتثال. وفضّل مشاركون آخرون أن تتولى اللجنة القانونية والتقنية الإشراف على الامتثال للمواد. واثق المشاركون على إجراء مزيد من المناقشات المفاهيمية خلال فترة ما بين الدورات للتركيز على جملة أمور منها المهام والتسلسل الإداري وسير الأعمال.

30 - ثم استهل الفريق العامل غير الرسمي قراءته الثالثة للنص الذي يتضمن مزيداً من التنقيح المقدم من الميسرة في ما يتصل بالجزء الحادي عشر من مشروع النظام. وناقش الفريق العامل بكفاءة النص بمشاركة إيجابية. وساد إجماع على عدة فقرات مثل الإشارات الواردة في المادة 96 (1) مكرراً، وعنوان المادة 100، وحذف الفقرة 1 من المادة 102، فضلاً عن حذف الأسطر الثلاثة الأخيرة من المادة 104 (2). وحظي كذلك الشكل الحالي للمادة 105 بتوافق واسع. وقدم المشاركون آراءً مختلفة ووعدوا بتبادل مقترحات نصية بشأن المواد المنقحة. ونجح الفريق في استكمال من قراءة النص الذي يتضمن مزيداً من التنقيح المقدم من الميسرة صباح يوم 24 آذار/مارس.

31 - وفي 24 آذار/مارس، عرضت النرويج، على نحو ما اقترحت الميسرة، مخططاً تنظيمياً لآلية تفتيش مقترحة حددت دور آلية امتثال مستقلة تكون مسؤولة مباشرة أمام إلى المجلس، وتعين قائمة مفتشين مقبولين وتشرف عليها، بدعم إداري من الأمانة. ودُعيت الصين أيضاً إلى عرض اقتراحها وهيكل تنظيمي. وفي هذا الاقتراح، سيكون المفتشون مسؤولين مباشرة أمام اللجنة القانونية والتقنية. وستتولى اللجنة توجيه المفتشين وتعيينهم والإشراف عليهم، فضلاً عن إصدار مدونة قواعد سلوك للمفتشين. وسيحتفظ المجلس بسلطات الإنفاذ من قبيل إصدار الإشعارات والعقوبات المتعلقة بالامتثال، في حين تضطلع الأمانة بالمهام والدعم الإداريين.

32 - ووافقت النرويج على العمل بين الدورات مع جميع الوفود من تاريخه إلى 15 أيار/مايو 2023 لتحقيق توافق بهدف الخروج بهيكل تنظيمي منفتح لينظر فيه الفريق العامل خلال اجتماعاته المزمع عقدها في تموز/يوليه.

33 - وطُلب من الوفود أن تقدم تعليقاتها ومقترحاتها النصية في موعد أقصاه 15 أيار/مايو 2023 لإتاحة متسع من الوقت لتوحيدها. وستقدم الميسرة نصاً منقحاً ثالثاً قبل اجتماع تموز/يوليه 2023.

دال - مشروع تقرير شفوي معروض من الميسرين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية سلفادور فيغا (شيلي) وجينا غيتين - غريو (كوستاريكا)

34 - اجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية على مدى أكثر من ثلاثة أيام. واجتمع نصف يوم (2,15 ساعة) في 27 آذار/مارس 2023، ويوما كاملاً في 28 آذار/مارس، ونصف يوم في 29 آذار/مارس. وواصل الفريق العامل قراءته للنص المنقح المقدم من الميسرة (ISBA/27/C/IWG/IM/CRP.1/Rev.1) واستكمل قراءته الأولى للأجزاء الثاني والخامس والثامن وللتعديل الثاني. وبالنظر إلى الوقت المتاح، اقترح الفريق إجراء قراءة ثالثة للنص من بدايته وأجرى، في نهاية عمله، قراءة لمشروعي المادتين 1 و 2. وقد عُرض النص على الشاشة، على نحو عكس مباشرة اقتراحات المشاركين.

المادتان 57 و 58

35 - في ما يتعلق بتعديل خطة العمل من جانب أحد المتعاقدين (مشروع المادة 57)، أُبدي تأييد عام لبعض الفقرات (الفقرة 1؛ الصيغة البديلة 1 للفقرة 2؛ الفقرة الأصلية 3). وساد إجماع على ضرورة إدراج تعريف لما يشكل تغييراً مادياً في الجدول الزمني. وانتقدت الوفود على أنه ينبغي لدر تحديد ما إذا كان التعديل يشكل تغييراً مادياً أن يكون منوطاً باللجنة القانونية والتقنية، التي ستقدم توصيات إلى المجلس. وانتقدت الوفود على اعتماد معايير تحدد التغيير المادي.

36 - وأعربت الوفود عن تفضيلها لأن يكون دور إدخال تغيير غير مادي على خطة العمل منوطاً بالأمين العام (الفقرة 4) ولتخفيف حجم العمل والعبء الملقى على عاتق اللجنة.

37 - وفي ما يتعلق بمشروع المادة 58، المتعلق باستعراض الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة العمل، شددت وفود عدة على ضرورة استخدام صيغة أكثر تحديداً للإشارة إلى "الجهاز ذي الصلة من أجهزة السلطة" في فاتحة الفقرة، وكذلك ضمان عدم حصول تداخل في وظائف الأجهزة المعنية.

- 38 - وأُعربت بعض الوفود عن تفضيلها تغيير الإشارة إلى خطط الإدارة البيئية الإقليمية إلى المعايير (1) (أ مكررا ثانياً)).
- 39 - وقُدمت أيضا اقتراحات لتبسيط اللغة والمصطلحات؛ وكذلك لضرورة موازنة محتوى المادة مع مشروع المادتين 46 (2) و 52.
- 40 - وتشاطرت وفود عدة الرأي بضرورة ترشيد عملية الاستعراض وتبسيطها، وطالبت وفود أخرى بضرورة تحديد أكثر دقة للمعلومات والوثائق، فضلا عن الطريقة والإطار الزمني اللذين ستقدم بهما المعلومات من المتعاقدين (الفقرة 4).

الجزء الثامن والتذييل الثاني

- 41 - قدم الميسران نظرة عامة على ضرورة قيام لجنة المالية باستعراض المضمون بمزيد من الانتقاد في ما يتعلق بهذا الجزء وبإبداء تعليقات على المنهجية والمبادئ المزمع إدراجها في الإطار الناظم. وناقشت الوفود مسألة الرسوم التي يتعين على المتعاقدين دفعها (المادتان 84 و 85). وفي ما يتعلق بالتذييل الثاني، أيدت بعض الوفود حذفه بالكامل على اعتبار أن الرسوم المقررة ترد بشكل أفضل في قرارات الهيئات و/أو المبادئ التوجيهية توخياً للمرونة، في حين اقترحت بعض الوفود إدراج التذييل، وإن كان ذلك في شكل عناوين وعناوين فرعية فقط، لتقديم إرشادات في المستقبل. وأشار البعض أيضا إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها كان ما زال يستعرض الرسوم المنطبقة على المتعاقدين.

المادتان 1 و 2

- 42 - في ما يتعلق بمشروع المادة 1 (استخدام المصطلحات والنطاق)، لم ترد أي تعليقات على الفقرات 1 و 2 و 3 و 7، واعتُبر أن النص يحظى بالتوافق مع اقتراحات طفيفة. وسُجل أيضا توافق بشأن نقل الفقرة 9 إلى مشروع المادة 2.
- 43 - وأُجريت مناقشات بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج المعايير والمبادئ التوجيهية في الفقرة 4. وأُعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى إدراج الإشارة إلى المصالح المشروعة للدول الساحلية انسجاما مع المادة 142 من الاتفاقية، دون حرمان سائر الدول من حقوقها بموجب الاتفاقية.
- 44 - وفي المادة 2، ساد إجماع على تغيير العنوان إلى "المبادئ الأساسية". وناقشت الوفود التنقيحات السابقة، وقُدمت بعض الاقتراحات والتعديلات على الفقرات ذات الصلة. واتفقت الوفود على أن من الضروري ضمان الاتساق في الإشارات إلى الاتفاقية في جميع أجزاء هذه المادة. وفي الفقرة 2، استُرعى الانتباه إلى الاقتراح الداعي إلى مراعاة الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لأنشطة أخرى في البيئة البحرية وإيلاء الاعتبار الواجب لأنشطة الاستغلال الواردة في المادتين 145 و 147 من الاتفاقية. وعمل الفريق على أساس المقترحات التي قدمت في الجلسة خلال القراءة السابقة.
- 45 - وأُجريت مناقشات بشأن اعتماد "مبادئ احترازية أو نهج احترازي حسب الاقتضاء" كإقتراح يعكس موقفا أوسع نطاقا للوفود. واتفق على أن توفر المملكة المغربية ولايات ميكرونيزيا الموحدة صيغة لإدراج المعارف التقليدية في النص. واتفق على إدراج مصطلح "المشاركة الفعالة للجهات المعنية" في النص.

وسُجّلت مؤشرات على ضرورة تقديم مقترحات نصية تعكس إمكانية موازنة المصطلحات في الأقسام الفرعية تحت هذه الفقرة، وكذلك مقترحات بشأن أي مفاهيم أخرى تود الوفود إدراجها في هذه الفقرة. وقُبلت بعض الفقرات بالتوافق (5، 7).

46 - وأعربت الوفود عن آراء متباينة بشأن وضع سياسة بيئية للسلطة (الفقرة 4 مكررا) وما إذا كان ينبغي تغيير مصطلح "الدول الأعضاء" (الفقرة 6) مراعاةً للاتحاد الأوروبي. ودُعيت الوفود إلى تقديم مقترحات في هذا الصدد.

47 - واقترح الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون المؤسسة تعديلا شاملا للنص ليشمل المؤسسة حيثما أشير إلى المتعاقدين في النص.

48 - ورحب الميسران المشاركان بالاقترحات الخطية المقدمة من المشاركين بهدف إصدار نص محدث جديد قبل اجتماعات الجزء الثاني في تموز/يوليه 2023. ومن شأن هذا النص أن يعكس التغييرات باستثناء المواد التي تتناول الرقابة الفعالة. وحُدّد الموعد النهائي لتقديم المقترحات الخطية في 15 أيار/مايو 2023. وأبلغا أيضا المشاركون بأنهما سيعكفان على التنسيق مع الأمانة بشأن الرقابة الفعالة ودعيا الوفود إلى اقتراح متكلمين.

49 - وشكر الميسران المشاركان المندوبين على مشاركتهم والأمانة والمتترجمين الفوريين الذين جعلوا عمل الفريق العامل غير الرسمي ممكنا.

ثانيا - تقرير عن استعراض نص الرئيس

50 - بعد ظهر يوم 29 آذار/مارس 2023، اجتمع المجلس في إطار غير رسمي لصياغة نص الرئيس والتفاوض بشأنه. وكما يشير المجلس، فإن أجزاء مشروع النظام والمعايير المحددة للمرحلة الأولى التي لم تُسند إلى أي من الأفرقة العاملة غير الرسمية التابعة للمجلس أُحيلت إلى المجلس في إطار غير رسمي (مذكرة الإحاطة المقدمة من الرئيس المؤرخة 31 آذار/مارس 2022).

51 - وكما يشير المجلس أيضا، قدم الرئيس خلال الاجتماع المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 نص الرئيس (ISBA/27/C/WOW/CRP.1). وخلال الاجتماع المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، تمكّن المجلس من استكمال قراءة الديباجة ومشروع المواد 17 إلى 30.

52 - ونكّر الرئيس المجلس بأن النص يتضمن جميعا لكامل المقترحات النصية التي تلقتها الوفود والمراقبون.

53 - واستؤنفت القراءة الأولى لنص الرئيس من مشروع المادة 31، استنادا إلى نص محدث صادر عن الرئيس (ISBA/28/C/WOW/CRP.1) صدر في 3 آذار/مارس 2023. وأنجزت القراءة بنجاح صباح يوم 30 آذار/مارس 2023.

54 - وقُدّمت اقتراحات قيمة عدة بشأن مختلف عناصر نص الرئيس.

55 - وأثناء قراءة مشروع المادتين 33 و 34، أثار عدد من الوفود والمراقبين ضرورة إخطار جهات معنية أخرى، وسلط الضوء في هذا الصدد على أنه سيكون من الضروري النظر في هذا الأمر على نطاق أوسع يتجاوز مجرد النظر في هاتين المادتين. وفي ما يتعلق بمشروع المادة 35، طلبت وفود عدة بذل محاولة "للتخفيف من مضمون" المادة، ورحبت وفود أخرى بنهج اقترحه أحد الوفود.

- 56 - وفي ما يتعلق بمشروع المادة 36 المتعلقة بالتأمين، طلبت وفود المادة مزيداً من الوضوح بشأن ما سيترتب على التزامات التأمين. واقترح أحد الوفود آلية بديلة للتأمين نظراً لعدم وجود سوق حالية. واثق على تقديم مزيد من الإيضاحات قبل الاجتماع المزمع عقده في تموز/يوليه 2023.
- 57 - وبالنسبة إلى الجزء العاشر المتعلق بالإجراءات العامة والمعايير والمبادئ التوجيهية، اقترح أحد الأفرقة توسيع نطاق تطبيق التعاريف بحيث ينطبق على كامل النص. وفي ما يتعلق بالجدول الزمني، واستخدام المصطلحات والنطاق، وردت عدة مقترحات للتعديل وكذلك مقترحات بشأن مصطلحات جديدة. وأشار عدد من الوفود والمراقبين إلى استخدام تعريف معاهدة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وعلاوة على ذلك، طلبت وفود عدة توحيد كل المصطلحات والنطاقات المستخدمة ضمن الأفرقة العاملة غير الرسمية. واثق على أن يوحد الرئيس كل المصطلحات والنطاقات في النص المنقح المقدم من الرئيس.
- 58 - وأبلغ الرئيس الوفود والمراقبين بأن أي مقترحات نصية تُقدّم بحلول 15 أيار/مايو 2023 ستكون موضع ترحيب. وسيقدم نص منقح من الرئيس قبل الاجتماع المزمع عقده في تموز/يوليه.